

مصير الطائرة إلى اللقطة كالعادة

الكولونيل شربل بركات

ها هي الأخبار التي ترد من بيروت تتحدث اليوم عن التعويضات وحقوق أهالي الضحايا بها، وما يعنيه هذا في اللغة اللبنانية أن الملف سوف يقتصر على الحقوق في التعويض، أي لا ملاحقات ولا تحقيقات بالأسباب التي أدت إلى الكارثة. وما تسريب المعلومات حول الطائرة المسروقة من أنغولا إلا إضافة جديدة لعناصر تمييز الموضوع وإلهاء الناس وتغيير فحوى الأمور. وما قنانه منذ البدء هو أن لغز هذه الطائرة هو من مسؤولية الحكومة اللبنانية التي سمحت لمحسوبيين على حزب الله، أو للحزب مباشرة، بتسييرها ثم باستغلالها غطاء لعملياته في أفريقيا. وما حدوث الكارثة إلا بسبب عدم المسؤولية وعدم الاهتمام الذي مارسه هذا الحزب، منذ نشأته، وفي كل المواضيع التي تدخل فيها، ففرض إخراجا دعائيا فقط، وبواسطة السلاح، لكل الكوارث التي جناها الشعب اللبناني من تصرفاته الأثنية، والتي لا تأخذ أبدا بعين الاعتبار مصالح اللبنانيين، بل مصالح زعامة الحزب المأجورة، إن من قبل إيران، بالمبالغ التي تدفعها لهم لكي يستمروا بالإرهاب، سلاح خامنئي المعتمد ضد كل معارضيه وقوته الفعلية للبقاء كلاعب أساسي في ساحة الشرق الأوسط، أو من قبل سوريا، التي يهملها عدم الاستقرار في لبنان والفوضى التي يؤمنها هؤلاء فتقف في وجه إي مشروع تعاون بين المخلصين للوطن من أجل استعادة سيادته وتثبيت استقراره ودوره الطبيعي، في عالم هو بحاجة ماسة إليه وإلى خبراته، خاصة اليوم، لحلحلة مشاكل التنوع وتعايش الديانات.

أما ما قامت به الدولة فكان لقفلة الموضوع، بعد أن تأكد لها بواسطة غواصيها عدم خروج أية معلومات إلى دولة أخرى قد يؤدي إلى كشف السبب الحقيقي للكارثة التي وصفت بأنها من جراء زيادة الوزن. فمن هم الركاب الذين لم يذكروا بالمانيفست؟ وما هي الحمولة التي لم يقدر أصحاب الطائرة على إنزالها؟ ولماذا يقتل اللبنانيون مرة أخرى من أجل زيد أو عمر ولا من يحاسب؟ وماذا كان دور الوزير وفريق الإنقاذ الذي رافقه؟ هل من أجل الفولكلور أم من أجل التفتيش على ما كان مخبأ في الطائرة؟ أم لطمس المعلومات؟

عندما تحركت أجهزة الدولة للمرة الأولى بهذه السرعة فأرسلت وزير الخارجية بنفسه على رأس طاقم من الأطباء والممرضين بطائرة جهزت بالأسرة كمستشفى نقال مع فريق غطس من مغاوير سلاح البحرية اللبنانية، قلنا بأن هذه الدولة تهتم بالمواطن وبأنه كون الشيعة يشكلون أكبر عدد من المغتربين في أفريقيا، وهم أكثر من يساهم في اقتصاد البلد اليوم لأن الآخرين لا يريدون المساهمة في ظل هذه الأوضاع، فإن الدولة تريد أن تظهر لهؤلاء دعمها وراعايتها لمصالحهم والدفاع عنهم. ولكن عندما تلفف القضية لتصبح مجددا قضية تعويضات من شركات التأمين، تكون الدولة قد أصبحت، كمجلس الجنو، صندوق شحادة وتنقيعات لا هيبة لها ولا تجرد عندها ولا تدعوا تصرفاتها إلى الاحترام. وهي تشجع الغلط وتحميه فتبدو بالفعل قاصرة عن القيام بواجب الدولة الراعية للشعب والحامية له، أقله من الجشع القاتل ومن عدم المسؤولية. وهذا ليس بالجديد، فعندما يتعلق الموضوع بحزب الله فالدولة مستعدة لتغطية كل شيء؛ أولم يكن هو سبب قتل المواطنين في قانا بنصب صواريخه قرب مكان لجوئهم، أولم يكن هو من يمنع الجنوب من أن يتساوى بباقي المناطق اللبنانية من حيث الأمن والاستقرار وبناء المستقبل أو لنقل بمناطق الحدود السورية والأردنية والمصرية. أوليس هو من منع

تطوير الضاحية الجنوبية وتنظيف البقاع من رواسب التخلف وعصابات التهريب؟ والدولة "القادرة" تلتلف دوما كل تصرفاته الغير المسؤولة حتى أصبح هو بعين الناس يبدو أكثر مسؤولية منها.

اليوم وبعد كارثة كهذه يبقى في بال العامة، إذا لم يظهر التحقيق الأسباب الأساسية والمسؤولية التي أدت إلى وفاة أكثر من مئة لبناني مغترب لا ناقة لهم ولا جمل في المخفيات، أن لا دولة تحميهم ولا مؤسسات ترعى شؤونهم، وبالتأكيد، لا قضاء يلاحق أمور الناس. وتبقى العملية الفلكلورية التلفزيونية التي كلفت الدولة مبالغ طائلة للظهور بمظهر الدولة الراعية والتي تهتم لشؤون رعاياها، إخراجا فلكلورا لا يصدقه أحد.

المطلوب اليوم من اللبنانيين في بلاد الاغتراب، أن يسعوا لدى أية دولة أو منظمة لها صلاحياتها، لاستكمال التحقيق بالكارثة وكشف كل ملبساتها واتخاذ العبر إذا لم يكن الخطوات التي تمنع تكرارها، فاللبنانيون المنتشرون في العالم لا يمكنهم أن ينقطعوا عن الطيران ولا عن السفر إلى بيروت، وهم بحاجة إلى الثقة بأن هناك مسؤولين يلاحقون الأمور ويحترمون حقوق وحياة الناس، لا عصابة مسلحة تدعي المسؤولية وهي تتاجر بأرواح المواطنين وبالوطن أرضا وشعبا في سبيل مصالحها الخاصة ومصالح الاحتلال.

يبقى أن القضاء الذي يلاحق تلفزيون حر لم يحد عن خط المسؤولية فيغلقه ويرمي خمسمئة عائلة في الشارع، ولا يمكنه أن يلاحق جريمة يقتل فيها أكثر من مئة لبناني فيدور حولها ويلفلفها، هو أداة لقتل الوطن أكثر من الاحتلال عينه. والمطلوب أن يتحرك ضمير الأحرار، أكانوا شيعة أم سنة، موارنة أم أورثوذكس، دروزا أم أرمن فيطالبوا بوقف المهزلة ويقولوا كلمة حرة بوجه الجلادين، وإن العالم الذي يرى ويسمع لا بد أن يقدر المواقف البطولية لشعب حر بدل أن يحزن على تداعي حضارة شعب هو من بناء الديمقراطية في العالم ومن المحافظين على الحرية على مدى القرون الطويلة وقد دعيت عاصمته منذ ألفي سنة أم الشرائع والقوانين...